الصباح AL-SABAH
www.alsabahpress.com Alsabah Media
No. 5092 | الثلاثاء 28 رجب 1446 هـ | 28 يناير 2025 م | السنة السابعة عشرة

رئيسة وزراء إيطاليا: وقعنا اتفاقيات مع السعودية بقيمة 10 مليارات دولار

«وكالات» : أعلنت رئيسة وزراء إيطاليا، جورجيا ميلوني، عن توقيع عدة اتفاقيات مع السعودية تصل قيمتها إلى نحو 10 مليارات دولار.

وأكدت أن هذه الاتفاقيات تهدف إلى تعزيز التعاون في مجالات البنية التحتية والطاقة والتكنولوجيا والدفاع، مشيرة إلى أن المناقشات مع ولي العهد السعودي، الأمير محمد بن سلمان، كانت واسعة ومهمة للغاية.

وأوضحت ميلوني أن الاتفاقيات تشمل رفع مستوى العلاقات بين البلدين إلى شراكة استراتيجية، مضيفة أن هناك إمكانيات هائلة غير مستغلة في العلاقة بين السعودية وإيطاليا.

وفي إشارة إلى علاقات البلدين الاقتصادية قالت إن الصادرات الإيطالية إلى السعودية ارتفعت بنسبة 26 في المئة خلال العام الماضي.

وأكدت رئيسة الوزراء الإيطالية أن بلادها تأمل في المساهمة في مشروع التنمية الطموح الذي تقوده السعودية، والعمل مع المملكة على تحقيق قفزة نوعية في العلاقات الثنائية، مما يعزز التعاون المشترك والاستثمار بين الجانبين.

كان الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، ولي العهد السعودي، قد وقع مع جورجيا ميلوني رئيسة وزراء يطالية اتفاقية إنشاء مجلس الشراكة الاستراتيجية بين حكومتي البلدين.

وجرى خلال الاستقبال استعراض أوجه العلاقات الثنائية بين المملكة العربية السعودية والجمهورية الإيطالية، وسبل دعمها وتعزيزها في مختلف المجالات، بما يحقق المصالح المشتركة، إلى جانب بحث المستجدات الإقليمية والدولية والقضايا ذات الاهتمام المشترك والجهود المبذولة تجاهها.

وتعتبر السعودية الشريك التجاري الثاني لإيطاليا بين دول منطقة الشرق الأوسط، وبلغ حجم التبادل التجاري في 2023 نحو 10.8 مليار دولار، وفق بيانات مركز التجارة الدولية.

وبلغت صادرات السعودية لإيطاليا في 2023 نحو 4.9 مليار دولار، فيما بلغت الصادرات السعودية لإيطاليا غير النفطية 737 مليون دولار في 2023.

وتعتبر إيطاليا من بين أكبر 20 دولة تستثمر في السعودية، وحصلت أكثر من 150 شركة إيطالية على رخصة استثمار أجنبي في المملكة.

وشهد منتدى الاستثمار السعودي الإيطالي في عام 2023 توقيع 21 اتفاقية.

جانب من توقيع الاتفاقيات

مقابر جماعية تضم 56 جثة قرب الحدود المكسيكية الأمريكية

الحدود الأمريكية المكسيكية

«وكالات» : عُثر على 56 جثة في مقابر جماعية في شمال المكسيك، على مقربة من الحدود مع الولايات المتحدة، وفق ما أعلنت النيابة العامة المحلية في بيان.

وجاء في البيان أنه تم استخراج الرفات في وقت سابق من هذا الأسبوع في ولاية تشيواوا التي تعد مسرحا لجرائم متصلة بالمخدرات وتهريب الأسلحة، في عملية نفّذت بمساندة الجيش واستغرقت أياماً عدة.

ولم تكشف النيابة العامة أي تفاصيل على صلة بالهويات المحتملة للضحايا، فيما شمل الرفات بعض الجثث وبعض الهياكل العظمية الكاملة والجزئية، إضافة إلى ملابس ومظاريف رصاص.

وقالت النيابة العامة إن الرفات تم إرساله إلى مختبر الطب الشرعي لتحديد وقت الوفاة وسببها، على أمل أن يتم التعرف على الضحايا.

وتم استخراج الجثث في منطقة تعرف باسم «إل ويلي» تسيطر عليها منظمة إجرامية تدعى «لا لينيا»، وهي أحد الفروع المسلّحة لعصابة «سيوداد خواريز» التي تنشط على الحدود، وفقاً لوسائل إعلام محلية.

وتقع ولاية تشيواوا على خط لتهريب المخدرات والمهاجرين من المكسيك إلى الولايات المتحدة.

في الشهر الماضي، تم العثور على 12 جثة على الأقل في مقابر عدة تقع على بعد نحو ساعتين من سيوداد خواريز التي تقع عند الحدود مع إل باسو في ولاية تكساس الأمريكية.

وقُتل أكثر من 450 ألف شخص في أنحاء البلاد منذ أن شنّت المكسيك حملة كبرى ضد عصابات المخدرات في العام 2006.

قتلى في قصف لـ «قوات الدعم» على الفاشر والجيش يتقدم بمحلية شرق النيل

مخلفات معارك سابقة في ود مدني وسط البلاد

«وكالات»: أعلن الجيش السوداني مقتل 10 أشخاص وإصابة آخرين في قصف لقوات الدعم السريع استهدف السوق المركزي بالفاشر عاصمة إقليم دارفور الأحد، في حين أكد مصدر بالجيش تحقيق تقدم في محلية شرق النيل، شرقي الخرطوم.

وأكدت الفرقة السادسة بمدينة الفاشر -في تصريحات صحفية مكتوبة- أن قصف الدعم السريع على السوق المركزي أدى لمقتل 10 من المدنيين وإصابة نحو 30 آخرين بجروح متفاوتة.

وأوضحت أن سلاح الجو بالجيش السوداني نفذ غارات جوية استهدفت تجمعات لقوات الدعم السريع بمحيط خزان قولو غرب مدينة الفاشر، وتحدث عن تدمير 20 مسيرة و17 مركبة قتالية ومقتل وإصابات العشرات في صفوف قوات الدعم.

وجاءت تلك التطورات بعد يوم من مقتل أكثر من 70 شخصا في هجوم لقوات الدعم بطائرة مسيرة على المستشفى السعودي بالفاشر، وفقا لما أعلنه حاكم إقليم دارفور مني أركو مناوي.

ومنذ العاشر من مايو 2024، تشهد الفاشر اشتباكات بين الجيش وقوات الدعم السريع، رغم تحذيرات دولية من المعارك في المدينة التي تعد مركز العمليات الإنسانية لولايات دارفور الخمس.

وأكدت مديرة منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسف) كاثرين راسل، توثيق أكثر من 90 هجوما على المستشفيات والمدارس في السودان خلال عام 2024.

وقالت راسل -في منشور عبر منصة إكس- إن الهجمات على مشافي السودان «انتهاك جسيم يعرض حياة الأطفال للخطر، ويعوق وصولهم إلى الرعاية الصحية».

من جانب آخر، قال مصدر عسكري مطلع في الجيش السوداني للجزيرة إن قوة من الجيش السوداني تقدمت في محلية شرق النيل شرقي ولاية الخرطوم، وجاء ذلك بعد تأكيد مصادر محلية للجزيرة أن قوات الجيش السوداني سيطرت على بلدة عد بابكر بمحلية شرق النيل.

في المقابل، نفى متحدث باسم قوات الدعم السريع سيطرة الجيش السوداني على أي من مناطق شرق النيل، وقال في تسجيل مصور إنهم سيستميتون في الدفاع عن مواقعهم في هذه المناطق.

ويخوض الجيش السوداني وقوات الدعم السريع منذ منتصف أبريل 2023 حربا خلّفت أكثر من 20 ألف قتيل ونحو 14 مليون نازح ولاجئ، وفق الأمم المتحدة والسلطات المحلية.

وتتصاعد دعوات أممية ودولية لإنهاء الحرب بما يجنب السودان كارثة إنسانية تهدد حياة ملايين الأشخاص جراء نقص الغذاء بسبب القتال الذي امتد إلى 13 ولاية من أصل 18.

واشنطن: تمديد اتفاق وقف النار في لبنان حتى 18 فبراير

«وكالات» : بعد إعلان إسرائيل أنها ستحتفظ بقواتها في جنوب لبنان بعد الموعد النهائي المقرر في 26 يناير وفقاً لاتفاق وقف إطلاق النار الذي توسطت فيه الولايات المتحدة وأوقف الحرب مع حزب الله، كشف البيت الأبيض عن آخر التطورات.

فقد أفاد في بيان الأحد أن «الترتيب بين لبنان وإسرائيل سيظل ساري المفعول حتى 18 فبراير».

كما أضاف أن حكومات لبنان وإسرائيل والولايات المتحدة ستبدأ مفاوضات بشأن عودة اللبنانيين الذين جرى احتجازهم بعد 7 أكتوبر 2023، حسب رويترز.

من جهتها أعلنت حكومة تصريف الأعمال اللبنانية أنها وافقت على تمديد تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار مع إسرائيل حتى 18 فبراير بعد وساطة أميركية.

وقال رئيس الحكومة نجيب ميقاتي في بيان إنه تشاور مع الرئيس اللبناني جوزيف عون ورئيس مجلس النواب نبيه بري بشأن «المستجدات الحاصلة في الجنوب» و«الاتصالات التي جرت مع الجانب الأمريكي الموكل برعاية التفاهم على وقف إطلاق النار».

كما أردف أن «الحكومة اللبنانية تؤكد استمرار العمل بموجب تفاهم وقف إطلاق النار حتى 18 فبراير 2025».

يأتي ذلك بعد مقتل 22 شخصاً على الأقل وإصابة 124 آخرين بنيران قوات إسرائيلية، وفق وزارة الصحة اللبنانية، مع اندفاع مئات اللبنانيين منذ الصباح الباكر ومحاولتهم دخول بلدات وقرى حدودية لم ينسحب منها الجيش الإسرائيلي.

فيما حث الجيش اللبناني السكان على عدم الدخول إلى بعض الأماكن التي لا يزال يتواجد فيها الجيش الإسرائيلي.

بالمقابل، أعلن الجيش الإسرائيلي في بيان لاحقاً أن «جنوده أطلقوا طلقات تحذيرية بعد رصد مشتبه بهم يقتربون منهم»، حسب زعمه.

وأضاف أنه «ألقى القبض على عدد من المشتبه بهم الذين شكلوا تهديداً وشيكاً لقواته»، لافتاً إلى أنهم يخضعون للاستجواب.

يذكر أن اتفاق وقف إطلاق النار بين إسرائيل وحزب الله الذي بدأ سريانه في 27 نوفمبر 2024 بوساطة أميركية، نص على وجوب سحب إسرائيل قواتها خلال 60 يوماً، أي بحلول 26 يناير، على أن يترافق ذلك مع تعزيز انتشار الجيش اللبناني واليونيفيل.

كما نص على وجوب أن يسحب حزب الله الذي تلقى ضربات موجعة خلال الحرب أو ما سمّاها «حرب إسناد غزة»، وفقد العديد من قادته الكبار، عناصره وتجهيزاته والتراجع إلى شمال نهر الليطاني الذي يبعد حوالي 30 كيلومتراً من الحدود، وتفكيك أي بنى عسكرية متبقية في الجنوب.

لكن إسرائيل أكدت يوم الجمعة الماضي، أن قواتها لن تنجز الانسحاب نظراً لعدم تنفيذ الجانب اللبناني الاتفاق «بشكل كامل»، وفق زعمها.

في حين حمّل الجيش اللبناني إسرائيل مسؤولية عدم استكمال انتشاره. وأوضح في بيان أنه يواصل «تطبيق خطة عمليات تعزيز الانتشار في منطقة جنوب الليطاني منذ اليوم الأول» لوقف إطلاق النار بالتنسيق مع اللجنة الخماسية المشرفة على تطبيقه وقوة الأمم المتحدة المؤقتة.

كما أقر بحصول «تأخير في عدد من المراحل نتيجة المماطلة في الانسحاب من الجانب الإسرائيلي»، مؤكداً جاهزيته لاستكمال انتشاره «فور انسحاب» الأخير.

دبابة إسرائيلية على مشارف قرية ميس الجبل جنوب لبنان

الاتحاد الأوروبي يرفع بعض العقوبات عن سوريا

«وكالات» : قال وزير الخارجية الفرنسي جان نويل بارو إن الاتحاد الأوروبي سيرفع بعض العقوبات المفروضة على سوريا، وذلك في إطار تحرك من التكتل أوسع نطاقا للمساهمة في جهود تحقيق الاستقرار في سوريا بعد الإطاحة بالرئيس بشار الأسد الشهر الماضي.

ويناقش وزراء خارجية دول الاتحاد الأوروبي هذه المسألة في اجتماع مع مسؤولة السياسة الخارجية بالاتحاد كايا كالاس في بروكسل.

وقال بارو «فيما يتعلق بسوريا، سنقرر رفع أو تعليق بعض العقوبات المحددة التي فرضت على قطاعي الطاقة والنقل وعلى مؤسسات مالية مهمة لاستقرار البلاد المالي». وأشار إلى أنه ينبغي مقابل تعليق العقوبات ضمان «انتقال سياسي جامع لكل السوريين والسوريات».

من جانبها، قالت كالاس قبل اجتماع وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي «نتوقع أن نقرر في هذه المسألة، إنها مقاربة تقوم على التحرك خطوة خطوة».

وأضافت أنه في حال اتخذت حكومة دمشق الخطوات الصحيحة، فإن الاتحاد مستعد لاتخاذ الخطوات المناسبة من جانبه، وأكدت أن إعادة إعمار سوريا ستبدأ بتخفيف العقوبات على القطاعات الضرورية.

كما أعلنت كالاس استعداد الاتحاد الأوروبي لافتتاح بعثته في العاصمة دمشق بكامل طاقمها، ولفتت إلى أن الاتحاد يتابع عن كثب الأوضاع في سوريا، ويتبنى نهج «خطوة مقابل خطوة» حيال هذا البلد.

وبحسب وثيقة للاتحاد الأوروبي، أوصى دبلوماسيون من الدول الأعضاء باتخاذ إجراءات سريعة نحو تعليق القيود في القطاعات الضرورية للاستقرار الاقتصادي والشروع في إعادة بناء الاقتصاد في سوريا، مثل تلك المتعلقة بالطاقة والنقل.

وأعربت بعض الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي عن تحفظات إزاء رفع العقوبات، مطالبة بضمانات فعلية من السلطات السورية الجديدة خلال عملية الانتقال السياسي.

وكانت الولايات المتحدة أصدرت الفترة الماضية إعفاء جزئيا من العقوبات على المعاملات مع بعض الهيئات الحكومية في سوريا لمدة 6 أشهر لتسهيل تدفق المساعدات الإنسانية، والتغلب على نقص الطاقة والسماح بالتحويلات الشخصية.

وفرض الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة وبريطانيا وحكومات أخرى عقوبات صارمة على سوريا بعد حملة القمع التي شنها نظام الرئيس المخلوع على الاحتجاجات المطالبة بالديمقراطية عام 2011.

وفي 8 ديسمبر 2024، بسطت فصائل سورية سيطرتها على العاصمة دمشق، لينتهي بذلك 61 عاما من نظام حزب البعث الدموي، و53 سنة من حكم عائلة الأسد.

ودعت حكومة تصريف الأعمال السورية مرات عديدة إلى رفع العقوبات لتستطيع النهوض بالبلاد المنهكة وإعادة إعمارها، مشددة على أن أسباب فرضها زالت بسقوط نظام الأسد.

رفع العقوبات عن سوريا سيشمل مجالات الطاقة والنقل والمؤسسات المالية

أفغانستان تفرج عن معتقل كندي بعد وساطة قطرية

«وكالات» : أفادت وكالة رويترز -نقلا عن مسؤول مطلع- بإطلاق سراح ديفيد لافري، وهو جندي كندي سابق، اعتقل في العاصمة الأفغانية كابل يوم 11 نوفمبر الماضي، وتمت عملية الإفراج بفضل وساطة قطرية.

ولا تزال ملابسات اعتقال لافري غير واضحة. والعام الماضي، قالت «شبكة دمج المحاربين القدامى» -حيث كان لافري يعمل- إنه سافر بشكل متكرر إلى أفغانستان في إطار مهام إنسانية.

وأضاف المسؤول، الذي طلب عدم الكشف عن هويته، أنه «تم إطلاق سراح السيد لافري بعد طلب تقدمت به الحكومة الكندية إلى قطر لتقديم الدعم بالنظر إلى خبرتهم السابقة بوصفهم وسطاء في أفغانستان»، وهو موجود الآن في قطر حيث يخضع لفحوصات طبية.

وكانت أفغانستان أعلنت الثلاثاء الماضي أن الولايات المتحدة أطلقت سراح سجين أفغاني مقابل معتقلين أميركيين، بموجب اتفاق توسطت فيه دولة قطر.

وجاء ذلك بعد يوم على تنصيب الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، الذي تم التوصل في ولايته الأولى إلى اتفاق مع حركة طالبان مهّد للانسحاب الأمريكي من أفغانستان عام 2021 وعودة طالبان إلى السلطة.

ديفيد لافري اعتقل في كابل قبل نحو شهرين